

## دور المصارف التجارية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في فلسطين "دراسة تطبيقية على محافظات شمال الضفة الغربية"

د. زكريا محمود جمال \*

### الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور المصارف التجارية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر الموظفين، إضافة إلى معرفة فيما إذا وجد فروق دالة في هذا الدور في ضوء متغيرات: المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي للموظف. ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة من مجتمع الموظفين البالغ عددهم حوالي (1081) قدرها (285) موظفاً وموظفة، وزعت عليهم استبانة ضمت (42) فقرة موزعة على (4) مجالات بعد التأكد من صدقها وثباتها إتباعاً للمنهج الوصفي، وبعد جمع البيانات وتحليلها بينت النتائج أن دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال من وجهة نظر الموظفين كان بدرجة كبيرة، وكان ترتيب المجالات على التوالي هو: تدريب وتأهيل الموظفين، برامج الرقابة الداخلية، إجراءات الكشف والإبلاغ، إجراءات التحقق من العميل، كما تبين وجود فروق دالة إحصائياً في دور المصارف في مكافحة عمليات غسيل الأموال من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى متغيرات: المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي للموظف، وأوصى الباحث بأهمية تعزيز المصارف التجارية لإجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال في مجالي إجراءات التحقق من العميل، وإجراءات الكشف والإبلاغ.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية، محافظات شمال الضفة الغربية، غسيل الأموال، فلسطين.

### "The Role of Commercial Banks in anti- Money Laundering Operations In Palestine" An applied study on Northern West Bank Governorates"

#### Abstract

The study aims to identify the role of commercial banks in anti-money laundering operations in Palestine particularly on Northern West Bank governorates according to employees' view point and to know whether there are significant differences in this role in the light of the academic qualification, years of experience and the job title of the employee. To achieve this goal, a sample of (285) bank employees was selected from the employees community which was amounting (1081) employees .A questionnaire was distributed to them which included 42 paragraphs divided into 4 fields after verifying its validity and stability, according to descriptive approach. Later, the data was collected and analyzed. The study results show that the role of the commercial banks in anti-money laundering operations in northern governorates of the west bank according to employees view point is in a high degree. The order of the fields was respectively: training of employees, internal control programs, procedures for detection and reporting, procedures for verification of the customer. The study shows that there is a statistically significant difference between the sample members' responses of the role of commercial banks in anti-money laundering operations in terms of the academic qualification, years of experience and the job title variables .The researcher recommended the importance of strengthening the commercial banks anti-money laundering procedures in the fields of customer verification procedures , detection and reporting procedures.

**Keywords:** Commercial Banks, Northern West Bank Governorates, Money Laundering, Palestine.

## المقدمة:

وإخفاء الأصل غير القانوني لها"، كما عرفت مجموعة العمل المالي الدولية ("FATF" financial action task force) بأنها: "عملية تمويه عائدات الجريمة ونقل القيمة من خلال استخدام المعاملات التجارية في محاولة لإخفاء مصادرها غير المشروعة أو لتمويل الأنشطة الإجرامية".

ولكن وبغض النظر عن المفهوم والزاوية التي ينظر منها الباحثون لمفهوم غسل الأموال فإن هذه الظاهرة (غسيل الأموال) تُعد جريمة من الجرائم ذات الصيغة الاقتصادية التي ترتبط عادة بالجرائم المنظمة، لاسيما جرائم المخدرات وتهريب الأسلحة والرشوة وغيرها من الجرائم، كما أنها ترتبط بالمصارف وغيرها من المؤسسات المالية لما تتيحه عملياتها من قنوات وأساليب تستخدم في غسل الأموال غير النظيفة، حيث إنّ جوهر غسل الأموال هو قطع الصلة بين الأموال المتحصلة من جريمة وبين أصلها ومصدرها غير المشروع؛ لكي تبدو هذه الأموال وكأنها قد تولدت عن منشأ قانوني أو مشروع، فالهدف الأساسي من غسل الأموال هو إخفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع بما يعني سهولة تحريك تلك الأموال في المجتمع دون أن تتعرض للمصادرة، وبذلك يفلت المجرمون من العقاب (الفقي، 2005: 11).

ويضيف البياتي وسمارة (2013: 271) بأنه وبالعودة إلى الدور الهام الذي تقوم به الأجهزة المصرفية في تقدم ونمو الاقتصاديات المختلفة، وسيطرة القوانين والتشريعات التي تسنها السلطات بهدف حماية المجتمعات من ظهور أية اختلالات اقتصادية قد تسهم في نشر التجاوزات الأخلاقية أو المالية؛ كعدم الإلتزام والوفاء بالإلتزامات والحقوق والواجبات وتجاوز القوانين، رغم ذلك فإن التطور التكنولوجي وتقدم الحضارة ساهم في الوقت نفسه في تطور الأنظمة المصرفية من جهة، وظهور فئات خارجة عن القانون تتمثل آلية عملها على نشر اقتصاد الجريمة أو ما يعرف بالاقتصاد الأسود من جهة ثانية، حيث تُعد جريمة غسل الأموال من أهم الظواهر السلبية العالمية التي عرفها العالم حديثاً إذ تكمن خطورة هذه الظاهرة في تأثيرها على الدول من جميع النواحي سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية التي من شأنها أن تلقي بآثارها سياسياً أيضاً لتصيب المجتمع بشلل يعيق عملية نموه، وعدم القدرة على إدارة النقد وإسهامها في حدوث تدهور عام في الأداء الاقتصادي بشكل عام، حيث يشكل هذا النوع من الجرائم الاقتصادية تهديداً للإستثمار والإستقرار ونشر الجرائم الأخرى كالإرهاب وغيره.

تُعد الجريمة عموماً قديمة قدم وجود الإنسان على هذه الأرض وتعددت أنماطها وأشكالها، وحاول الإنسان جاهداً محاربتها والوقوف في وجه أصحابها والمروجين لها؛ ذلك بعد تشكل الدول والنظم الحاكمة وسنّ القوانين الرادعة التي من شأنها التقليل من الجرائم على اختلاف أنواعها، حيث سعت جميع الحضارات على مر العصور إلى أحداث التنمية من خلال الإهتمام بالإنسان، إذ ظل الحفاظ على كيانه وعقله ونسله وكرامته ورفاهيته ومنجزاته وممتلكاته هدفاً عريضاً سعت جميع الحضارات إلى تحقيقه حيث نجحت الكثير من الدول في الحدّ من الجرائم والإعتداء على الآخرين وأموالهم أو العبث بأموال الدولة أو غيرها ومكافحة الجريمة بكلّ صورها.

لكن المتتبع للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، وما رافقها من عولمة، وتحرير للإقتصاديات، إضافة إلى ثورة الاتصالات والمعلومات والانترنت مقابل تراجع دور الدولة، وزيادة تدفقات الأموال، يُلاحظ بأن في مجملها تشكل عوامل أسست لبيئة ملائمة لظهور أنواع متعددة من الجرائم ومن أهمها غسل الأموال، فمجمل التطورات السابقة أدت إلى حصول تطورات متسارعة في العمل المصرفي، باعتماده على الوسائل الإلكترونية، وزيادة الربط بين المصارف محلياً ودولياً، وهو الأمر الذي شكل بيئة خصبة ومشجعة للقيام بجريمة غسل الأموال (بني خالد، 2011: 209)، ولقد احتلت قضية غسل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة القليلة الماضية، وذلك من خلال إدراك المجتمع الدولي لتأثيراتها السلبية على الإستقرار الإقتصادي على صعيد الإستثمار المحلي والدولي أيضاً، الأمر الذي زاد من الإهتمام بهذه الظاهرة وسبل مواجهتها من قبل الكثير من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى، بصفقتها ظاهرة تشكل تهديداً للإقتصاد العالمي بأسره، وخاصة اقتصاديات العالم النامي ومن ضمنها الإقتصاديات العربية (وهيب، 2013: 40).

وبرغم حديث الكثير من المهتمين وتناولهم لظاهرة غسل الأموال يلحظ تبايناً وتغايراً في نظرتهم لهذا المفهوم، حيث تعددت التعريفات التي أطلقها الكتاب والباحثين لمفهوم غسل الأموال، ومنها بحسب ما أورد الشراوي (2012: 51) "إخفاء الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الإتجار المحظور"، أو "آلية عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال"، أو "تحويل أو نقل الأموال مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة لأغراض التستر

السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد بإجراءات عدة في هذا الصدد بحسب ما ورد في التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية (2018: 61-62)، منها على سبيل المثال لا الحصر: أصدرت التعميم رقم (2018/36) بشأن التدريب والتطوير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبموجبه تلتزم المصارف بتزويد سلطة النقد وبشكل سنوي بخطط التدريب المعتمدة والموازنة المالية لهذا الغرض، كما أصدرت التعميم رقم (2018/209) بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر (PEPs)، حيث طُلب من المصارف تزويد سلطة النقد بسياسات وإجراءات العمل المعتمدة بشأن تعزيز إجراءات التعرف والتحقق من هؤلاء الأشخاص ومصدر ثروتهم وأموالهم وغيرها، كما أصدرت التعميم رقم (2018/157)، بشأن الدورات التدريبية التي حصل عليها مراقبو الإمتثال في شركات ومكاتب الصرافة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتزويد سلطة النقد بكشوف تثبت وتوضح طبيعة هذه الدورات التدريبية، كما أصدرت التعميم رقم (2018/74) بشأن تزويد سلطة النقد بالآليات والإجراءات والضوابط الرقابية المستخدمة على الأنظمة البنكية وأنظمة الحوالات بما يضمن الإلتزام بالقرارات الصادرة عن وحدة المتابعة المالية، والتدابير الواجب اتخاذها بشأن العناية الواجبة المعززة والعناية الواجبة والمستمرة تجاه علاقات العمل مع تلك الدول، وأصدرت كذلك التعميم رقم (2018/177) بهدف ضمان سرعة عملية الإبلاغ في حالات الاشتباه بارتكاب جرائم غسل أموال وتمويل الإرهاب، حيث تم إلزام الصرافين بإبلاغ وإرسال واستقبال المخاطبات بين الصراف ووحدة المتابعة المالية مباشرة عبر صفحة البرنامج الإلكتروني (GoAML)، وفي ضوء ما سبق هذا اتجهت هذه الدراسة لمعرفة فيما إذا امتثلت المصارف الفلسطينية لهذه التعميمات والتدابير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وذلك من خلال دراسة درجة مساهمة المصارف الفلسطينية والتزامها بمحاربة ظاهرة غسل الأموال من وجهة نظر موظفيها تطبيقاً على المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية، وتتحدد مشكلة الدراسة من خلال السؤالين التاليين:

**السؤال الأول)** ما دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال من وجهة نظر الموظفين؟ ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- ما دور المصارف التجارية في إجراءات التحقق من العميل من وجهة نظر الموظفين؟

وفي ضوء ما سبق من الخطورة التي تشكلها ظاهرة غسل الأموال على الدول والحكومات والمؤسسات الاقتصادية على اختلافها، يصبح لزاماً على كل هذه الفئات المشاركة في محاربة هذه الظاهرة العمل على مكافحة عمليات غسل الأموال والعمليات المشبوهة الأخرى التي يمكن أن يتم تمريرها عبر النظم المصرفية حول العالم حيث يرى الربيعي (2005: 85)، أنه من الواجب أن تقوم الإدارة العليا للمصارف بإبلاء هذا الأمر اهتماماً خاصاً من خلال رسم سياسات واستراتيجيات واضحة وملزمة في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تتضمن هذه السياسات إجراءات محددة للتطبيق الكامل لمفهوم "اعرف متعاملك"، والتأكد من حسن تطبيق هذه السياسات والإستراتيجيات في مختلف الفروع والإدارات، الداخلية والخارجية والعمل على تحديثها حسب المستجدات، إضافة إلى إنشاء إدارة مكافحة غسل الأموال لمتابعة التنفيذ والالتزام بهذه السياسات والنظم والإجراءات ورفع تقارير الشك من مختلف إدارات وفروع المصرف، وصد الميزانيات المناسبة لهذه الإدارة. واستقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة التي تتمكن من وضع أسس ومعايير وإجراءات محددة تتماشى مع القوانين السارية والسياسات العامة للدول والمصارف المركزية التي تتبعها، وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، وتشجيع الاستعانة بالتقنيات الحديثة من نظم آلية متطورة وقواعد بيانات عالمية مثل: WORLD-CHECK.OFAC ونحوه، في التتبع والكشف المبكر عن أي متعاملين أو أية عمليات مشبوهة.

وعطفاً على ما سبق فإن المصرف عندما يقبل إيداع الأموال غير المشروعة يسهل بذلك عملية غسل الأموال، حيث أنه لا يشترط أن يكون المصرف يعلم مباشرة بعدم مشروعية المصدر للأموال غير المشروعة ليكون مسهلاً للعملية، بل يكفي لتحقيق هذا العلم توافر إمكانية استخلاصه من الظروف الموضوعية التي تحيط بالواقعية نفسها؛ وذلك فيما إذا كانت العملية المصرفية مثيرة للريبة من خلال ظروف المال أم لا، وعليه ينبغي على المصرف اتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من هوية المتعاملين معه في عملياته المصرفية كي يعفي ذاته من المسؤولية ( يحيى، 2014: 246).

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد ظاهرة غسل الأموال من بين أخطر الظواهر التي تواجه الدول والحكومات والمؤسسات المالية والاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي؛ ذلك لخطرها الكبير على الاقتصاد العالمي والمحلي الأمر الذي يتطلب تكامل الجهود كافة لمحاربة هذه الظاهرة، حيث قامت

التحقق من العميل، برامج الرقابة الداخلية، تدريب وتأهيل الموظفين، إجراءات الكشف والإبلاغ) من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى متغير المسمى الوظيفي للموظف. (رئيس قسم، موظف، مدير)

#### أهداف الدراسة

(1) التعرف إلى دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال من وجهة نظر الموظفين، وذلك من خلال التعرف إلى دور المصارف التجارية في:

- إجراءات التحقق من العميل من وجهة نظر الموظفين.
- برامج الرقابة الداخلية من وجهة نظر الموظفين.
- تدريب وتأهيل الموظفين من وجهة نظر الموظفين.
- إجراءات الكشف والإبلاغ من وجهة نظر الموظفين.

(2) معرفة فيما إذا وجد فروق دالة إحصائية في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال (إجراءات التحقق من العميل، برامج الرقابة الداخلية، تدريب وتأهيل الموظفين، إجراءات الكشف والإبلاغ) من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى كلاً من متغير المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

#### أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها لمفهوم مهم في عالم المال والاقتصاد ألا وهو غسيل الأموال والذي بدوره يتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بمفاهيم أخرى ليست أقل خطورة كالإرهاب والجريمة والمنظمة وغيرها، حيث يمكن أن تلقي هذه الدراسة الضوء على ظاهرة غسيل الأموال ونظرة موظفي المصارف التجارية لهذه الظاهرة وتقديم إطار نظري يمكن أن يفيد منه الباحثون والمهتمون ، أما من الناحية العملية فقد تسهم التوصيات التي سيتم وضعها في ضوء نتائج البحث في مساعدة القائمين على المصارف من جهة، والقائمين على سلطة النقد في وضع خططهم التطويرية والرقابية المتعلقة بهذا الموضوع، واستجلاء واقع الجهود المبذولة لمحاربة هذه الظاهرة في المصارف الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها، والإفادة من ذلك في بناء البرامج التدريبية التي تستهدف تطوير قدراتهم في هذا الاتجاه.

#### حدود الدراسة

- (1) المحدد البشري: موظفي المصارف التجارية.
- (2) المحدد الجغرافي: محافظات شمال الضفة الغربية.

- ما دور المصارف التجارية في برامج الرقابة الداخلية من وجهة نظر الموظفين؟

- ما دور المصارف التجارية في تدريب وتأهيل الموظفين من وجهة نظر الموظفين؟

- ما دور المصارف التجارية في إجراءات الكشف والإبلاغ من وجهة نظر الموظفين؟

**السؤال الثاني)** هل يوجد ذات دلالة إحصائية في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى كلاً من متغير المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

#### فرضيات الدراسة

**الفرض الرئيس:** لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال (إجراءات التحقق من العميل، برامج الرقابة الداخلية، تدريب وتأهيل الموظفين، إجراءات الكشف والإبلاغ) من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى كلاً من متغير المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

#### ويتفرع من هذا الفرض الفرضيات التالية:

(1) لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال (إجراءات التحقق من العميل، برامج الرقابة الداخلية، تدريب وتأهيل الموظفين، إجراءات الكشف والإبلاغ) من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي للموظف. (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير)

(2) لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال (إجراءات التحقق من العميل، برامج الرقابة الداخلية، تدريب وتأهيل الموظفين، إجراءات الكشف والإبلاغ) من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة للموظف. (أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات الى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)

(3) لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال (إجراءات

(3) المحدد الزمني: العام الدراسي (2020/2019).

### الإطار النظري

#### مفهوم غسل الأموال وأثاره السلبية:

يلحظ المنتبج أنّ تاريخ ظهور جريمة غسل الأموال هو القرن العشرين، ويسود الاعتقاد بأن هذا المصطلح قد ظهر في عام (1920م)، ذلك من خلال رجل المافيا الشهير آل كابول ومنافسه جورج موران الذين قاما بإنشاء مشروعات خدمية كمشروعات الغسالات في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامها للتمويه وخطط الإيرادات غير المشروعة بإيراداتها، في حين أن المصطلح الرسمي لغسيل الأموال قد تم ذكره صراحة ولأول مرة حين نشر فضيحة ووتر جيت في العام (1973م) وذلك كما تُظهرها الرواية الأكثر واقعية، ففي الوقت الذي تم فيه تشكيل لجنة لإعادة انتخاب الرئيس الأمريكي قامت بعملية غسل الأموال التي جمعها لدعم حملته الانتخابية في ذلك الوقت، وإخفاء هذه العملية تحت مظلة الإيرادات المشروعة من خلال التعامل مع شركات وهمية لتقوم بدورها بتقديم فواتير مزورة ودفع قيمتها على اعتبار أنها عمولات متحققة مبيعاتها ليطمئئنها في أحد المصارف السويسرية ومن ثم تحويلها برقباً لحسابهم في نيويورك وسحبها وتسليمها لمدير الشركة ليقوم بدوره بتسليمها إلى لجنة الانتخابات (البيتاني وسمارة، 2013: 172)، وعلى كل حال ظهرت عدة تعريفات لغسل الأموال من مثل: اصطناع صفة شرعية لأموال متأتية من مصادر غير شرعية، وذلك من خلال إدخالها في الدورات المالية العالمية، عبر القنوات المصرفية غالباً لأنّ كل المعاملات البنكية أو المصرفية يمكن إعادة تدويرها الأمر الذي يتيح لأصحاب الجريمة المنظمة فرصة غسل أموالهم عبرها (عياد، 2008: 127).

أما اللجنة الأوروبية فقد عرفت غسل الأموال كما ورد في السبكي (2015: 49) بأنها عملية تحويل الأموال المحصلة من أنشطة جرميه بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم، كذلك عرّف خبراء التدريب ببرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات عملية غسل الأموال بأنها عملية يلجأ إليها من يتعاطى الإتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لإخفاء وجود دخل أو إخفاء مصدره غير المشروع، أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع ومن ثم يقوم بتمويه ذلك الدخل ليبدو وكأنه دخل مشروع بمعنى؛ التصرف في النقود بطريقة تُخفي مصدرها وأصلها الحقيقي (برواري، 2011

(38)، في حين اعتبر القسوس (2002: 13) بأن مصطلح غسل الأموال أو تبييض الأموال الملوثة هو تعبير واحد يقصد به إخفاء أو تمويه المصادر الحقيقية غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية عن ارتكاب الجرائم المنظمة كتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريب الأسلحة والأشخاص، وتزوير النقود وتجارة الرقيق واختلاس المال العام، ومن ثم إدخال هذه الأموال ضمن نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها بصورة طبيعية ومشروعة.

وبغض النظر عن تعريف هذه الظاهرة فإنها تُعد من الجرائم التي تُؤرق المجتمعات لما لها من آثار سلبية تظهر في نواحي عدة منها الآثار الاجتماعية التي تتمثل بزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وسوء توزيع الدخل القومي نتيجة تحول الدخل من الطبقات الفقيرة والتي تزداد فقراً إلى الطبقات الغنية التي تزداد ثراءً مما قد يؤدي إلى انتشار الجرائم المختلفة كالرشوة والاختلاس والإحتيال وغيرها، وعدم توافر الإستقرار الإجتماعي الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وصولاً إلى انعدام الولاء للوطن، والآثار الاقتصادية من خلال تعريض الإقتصاد القومي لمخاطر التقلب بين التضخم والإنكماش، فدخل الأموال الملوثة في الإقتصاد تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع أثمانها، ناهيك عن الآثار السياسية بحيث يؤدي الثراء الذي يتمتع به غاسلو الأموال إلى تحويلهم لقوة اقتصادية داخل الدولة تتدخل في توجيه القرارات السياسية والإقتصادية لخدمة مصالحهم وعملياتهم غير المشروعة، كما من الممكن توجيه الأموال المغسولة إلى تمويل المنظمات الإجرامية ودعم النزاعات العرقية والدينية بهدف القيام بعملياتهم وجرائمهم التخريبية مما يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الدولة من جهة، واستخدام الإعلام لقلب الحقائق من جهة أخرى، ومن الآثار الأخرى التي قد تخلفها هذه الظاهرة هو الأخطار على القطاع المصرفي لأن أنظارهم عادة ما تتجه باتجاه المصارف نظراً لما تتمتع به هذه المصارف من تقنيات وسرعة يمكن من خلالها إخفاء العمليات المالية المختلفة عبر مجموعة كبيرة من الدول، حيث أنّ الشبهة في أي بنك فيما يتعلق بغسل الأموال قد يجعل أصحاب الودائع يندفعون لسحب ودائعهم وقد يترتب على ذلك إفلاس البنك وبالتالي يتعرض الجهاز المصرفي بأكمله لعدم ثقة المستثمرين في هذا النظام، كما أنّ هذه الأموال قد تسمح لمصارف متعثرة بالبقاء ضمن القطاع المصرفي، وقد تضع

المناسب عليهم، ناهيك عن تحرير الكثير من الإتفاقيات والتوصيات بهذا الخصوص، ومنها (الفاقي، 2004: 113):

أولاً) إتفاقية فيينا لعام (1988): حيث تتضمن هذه الإتفاقية أحكاماً بغسيل الأموال في مجال تجارة المخدرات؛ كتجريم نقل الأموال مع العلم بأنها متحصلة من جريمة مرتبطة بمخدرات أو إظهار مظهر كاذب للتمويه على حقيقة تلك الأموال، كما تضمنت الإتفاقية أحكاماً إجرائية للتعاون الدولي في مجال تسلّم المجرمين وعقابهم في جرائم غسيل الأموال، حيث أصبحت هذه الإتفاقية نافذة على المستوى الدولي بتاريخ (1990/11/11).

ثانياً) توصيات بازل لعام (1988): حيث صدرت هذه التوصيات عن ما يُعرف بمجموعة العشرة وهي عبارة عن عدد من البنوك المركزية وبعض المؤسسات المالية التي اجتمعت في سويسرا بمدينة بازل سنة (1988)، وكان من أهم ما تضمنته هذه التوصيات مجموعة من المبادئ التي يتعين على المصرفيين إتباعها للسيطرة على عمليات غسيل الأموال ومكافحتها، ومن أهم ما قرره لجنة بازل بأنه لا يجب أن تقف المصارف موقفاً سلبياً في حالة استخدام النظام البنكي لأغراض إجرامية لا بل عليها بذل أقصى درجات العناية والجهد للتعرف على هوية المتعاملين، وأن تتعاون مع السلطات المختصة للكشف عن العمليات المريبة.

ثالثاً) توصيات مجموعة السبعة: لقد أسفرت هذه التوصيات عن إنشاء لجنة عمل مالية بهدف اتخاذ خطوات فعالة لمكافحة غسيل الأموال، والتي أقرت بدورها أربعين توصية كان من بينها توصيات تعرضت لمسؤولية المصارف عن عمليات غسيل الأموال وما يتعين عليها اتخاذها من تدابير للحدّ من هذه العمليات، حيث تجدر الإشارة إلى أنّ عدداً من الأعضاء كمجلس التعاون لدولة الخليج العربي، والاتحاد الأوروبي انضموا لهذه اللجنة، حيث يلحظ بأنّ التوصيات الأربعين تُلقى بمسؤولية كبيرة على المؤسسات المالية لا سيّما فما يتعلق بالتحقق من هوية المتعاملين والمستفيدين الحقيقيين من الحسابات المفتوحة لديهم.

رابعاً) مبادئ ولغزبرج في سويسرا: لقد تم بتاريخ (2000/10/30) الإعلان عن تحرك هام من جانب مصارف القطاع الخاص لمكافحة عمليات غسيل الأموال حيث قام أحد عشر بنكاً من أكبر مصارف العالم بتوقيع لائحة إرشادية لمجموعة من المبادئ في مدينة ولغزبرج بسويسرا، حيث يتعين على المصارف مراعات هذه المبادئ عند إنشاء واستمرار العلاقة المصرفية مع العملاء لا سيّما مع كبار العملاء خاصة من الدول التي تعرف أولها سمعة في مجال

قسماً منها تحت سيطرة المافيا والجريمة المنظمة (الخريشة، 2009: 55).

### مراحل عملية غسيل الأموال ومكافحتها:

تتعدد وتتباين أساليب وطرق غسيل الأموال إلا أنه يمكن حصرها في ثلاث مراحل مترابطة هي (البيتاني وسمارة، 2013: 173):  
أولاً) عملية الإيداع (Placement): وهذه تمثل أول إجراء من إجراءات عملية غسيل الأموال، إذ يتم خلالها إخفاء مصدر الأموال وتحويلها إلى أموال ذات فئات مختلفة أو سندات مالية قابلة للتحويل إلى نقد، حيث عادة ما يلجأ من يقوم بهذه العملية إلى تحويل مقبوضاتهم غير المشروعة إلى مؤسسات تجارية تتعامل على الأغلب بإتمام معاملاتهم نقداً؛ كالمطاعم والفنادق والكاзиноهات، أو قد يتم تهريب الأموال من خلال إيداعها في مصارف خارج الدولة بهدف إبعادها عن المصدر الذي تم منه الحصول عليها بهدف تجنب اكتشافها من قبل السلطات.

ثانياً) عملية التوظيف (Layering): وفي هذه المرحلة تتم محاولة التأكيد على إخفاء الآثار التي تربط النشاط الإجرامي أو مصدر هذه العملية، وعادة ما يلجأ من يقوم بهذه العملية إلى إجراء عدد متلاحق من العمليات المالية المعقدة، كأن يقوم المجرمون الهادفون إلى غسيل مبالغ كبيرة بإنشاء شركات الظل (صورية) في دول تعيب لديها التشريعات والقوانين الصارمة لمكافحة هذه الظاهرة، والقيام بعملية نقلها بين هذه الشركات إلى أن تظهر وكأنها أموال نظيفة، وقد يلجأ غاسل الأموال إلى استخدام أساليب أخرى في هذه المرحلة كشرء سلع مرتفعة الثمن كشرء السيارات والطائرات أو الأسهم والسندات، كما تستخدم الكازينوهات أحياناً أو تسديد فواتير مزورة، أو القروض المضمونة أو التأمين لنقل الأموال إلى المكان المخطط له.

ثالثاً) عملية الدمج (Integration): ويتم في هذه المرحلة عملية دمج الأموال المنقولة (غير المشروع) في النظام المالي حيث تستثمر هذه الأموال في نشاطات اقتصادية مشروعة وربطها مع الأصول المالية الأخرى والتي تكون لها صفة قانونية ومشروعة ليتم بذلك تحقيق الهدف المبتغى لغاسل الأموال

ولخطورة هذه الجريمة (غسل الأموال) وآثارها السلبية الكثيرة سواء على اقتصاد البلاد أو على الإقتصاد الدولي فقد حرص المجتمع الدولي على محاربتها والتصدي لها، وتولت الجهود الدولية للحد من جرائم غسيل الأموال وضبط المتهمين فيها وتوقيع الجزاء

الإرهاب، حيث تم إلزام الصرافين بإبلاغ وإرسال واستقبال المخاطبات بين الصراف ووحدة المتابعة المالية مباشرة عبر صفحة البرنامج الإلكتروني (GoAML) وذلك وفقاً للدليل الإرشادي الذي تم تزويد الصرافين به (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2018: 61-62).

#### الدراسات السابقة:

تتوعدت الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة غسل الأموال، ودور المؤسسات المالية بما فيها المصارف في الحد من هذه الظاهرة ومحاربتها، وسيتم عرض قسم من هذه الدراسات في محورين رئيسيين هما: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

#### أولاً) الدراسات العربية

أجرى حسن (2020) دراسة هدفت التعرف الى واقع الرقابة للبنك المركزي الصومالي في مواجهة الجرائم المالية، ومستوى مكافحة جرائم غسل الأموال من وجهة نظر العاملين فيه. أظهرت الدراسة أنّ واقع الرقابة في المصرف المركزي في الصومال كان بدرجة موافق، في حين بلغ المتوسط العام لمستوى مكافحة جرائم غسل الأموال في المصارف الأهلية الصومالية بدرجة محايد، كما تبين وجود فروق دالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة فيما يتعلق بمستوى مكافحة جرائم غسل الأموال وفقاً لمتغير العمر للموظف، وذلك لصالح الفئة العمرية من (35 إلى 45) سنة. وأجرى مساعدة والحسن (2018) دراسة هدفت التعرف إلى مدى استجابة المصارف العاملة في الأردن لتعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وقياس مدى فاعلية هذه التعليمات، ومستوى التعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة إضافةً إلى معرفة تأثير الظروف الأمنية والسياسية المحيطة في ذلك، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على (157) مديراً وموظفاً من مديري وموظفي دوائر الامتثال في المصارف العاملة في الأردن. بينت نتائج الدراسة وجود استجابة بمستوى مرتفع من قبل المصارف العاملة في الأردن في تطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وبدرجة فعالية مرتفعة.

أما دراسة حكيمة وياسمين (2017) فقد هدفت التعرف إلى ظاهرة غسل الأموال والكشف عن أهم مصادرها، ومراحلها وأساليبها، والتعرف على التدابير الوقائية في القطاع المصرفي لمكافحة غسل الأموال في الجزائر وذلك باتّباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال

الجريمة، وتُعد هذه المبادئ اختيارية ومفتوحة لكل المصارف غير التي وقعت عليها، كما تتميز بعدم وجود جزاء على مخالفة المبادئ التي تضمنتها إلا أنّها تستمد احترامها وأهميتها من خلال فعاليتها. خامساً) قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1373): حيث اصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ (2001/9/28) القرار رقم وذلك بعد أحداث سبتمبر سنة (2001) ودعماً لمكافحة الإرهاب الدولي وهذا القرار رقم (1373) والذي دعا فيه جميع الدول إلى القيام دون بطيء بتجميد الأموال، أو أية أصول أخرى تعود بطريقة مباشرة لأشخاص أو هيئات معينة متهمه بارتكاب الأعمال الإرهابية، ولغايات تسهيل إجراءات تنفيذ هذا القرار قامت الأمم المتحدة بتوزيع طلبات ونشرات على المصارف في الدول بأسماء الأشخاص والهيئات التي يجب وقف التعامل معها.

أما على المستوى المحلي قامت سلطة النقد الفلسطينية بإجراءات عدة لمكافحة ظاهرة غسل الأموال حيث أعدت في العام (2018) استراتيجية وطنية لمعالجة أوجه الضعف والقصور التي نجمت عن عملية التقييم الوطني الذاتي لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأصدرت عدة تعاميم للمؤسسات الخاضعة لإشرافها يتعلق بهذا الخصوص؛ كالتعميم رقم (2018/36) المتعلق بالترتيب والتطوير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2018: 56).

كذلك قامت سلطة النقد بإصدار التعميم رقم (2018/209) بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر (PEPs)، حيث طلبت من المصارف تزويدها بسياسات وإجراءات العمل المعتمدة بشأن تعزيز إجراءات التعرف والتحقق من هؤلاء الأشخاص ومصدر ثروتهم وأموالهم، وبذل العناية الواجبة والمشددة على العمليات المالية التي تنفذ لصالحهم (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2018، ص 61-62)، كما أصدرت التعميم رقم (2018/157) المتعلق بالدورات التدريبية التي حصل عليها مراقبو الإمتثال في شركات ومكاتب الصرافة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتزويد سلطة النقد بكشوفات تثبت وتوضح طبيعة هذه الدورات التدريبية، وفي نفس السياق أصدرت سلطة النقد التعميم رقم (2018/74) بشأن تزويد سلطة النقد بالآليات والإجراءات والضوابط الرقابية المستخدمة على الأنظمة البنكية وأنظمة الحوالات بما يضمن الإلتزام بالقرارات الصادرة عن وحدة المتابعة المالية، كما أصدرت التعميم رقم (2018/177) بهدف ضمان سرعة عملية الإبلاغ في حالات الإشتباه بارتكاب جرائم غسل أموال وتمويل

الاقتصادية، واستعراض الجهود الدولية والعربية والفلسطينية لمواجهة هذه الظاهرة والمعوقات التي تعيق هذه الجهود، كما هدفت هذه الدراسة لاقتراح آليات تفيد العاملين بالأجهزة الأمنية والاقتصادية لمواجهة عمليات غسل الأموال، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، حيث تم توزيع (356) على العاملين في المجالات التجارية، والمصرفية والخدمية، إضافة إلى الأكاديميين، وخلصت الدراسة إلى أنّ عملية غسل الأموال فلسطينياً تمر بنفس المراحل التي تمر بها دولاً أخرى وهي مرحلة الإيداع والتمويه والدمج لإضفاء الشرعية عليها، كما تبين أنه يوجد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية سياسات واستراتيجيات لكنها ليست بالقدر المطلوب من التعميم والوضوح والقوة، وأنّ المصارف هي اقرب المؤسسات المتورطة في عمليات غسل الأموال من المهن الأخرى.

كذلك أجرى بني خالد (2011) دراسة بهدف التعرف إلى دور المصارف التجارية في الأردن في الوقاية من جريمة غسل الأموال من وجهة نظر العاملين في إدارة المخاطر، واتبع الباحث المنهج الوصفي حيث تمكن من جمع (138) استبانة من أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (200) موظف وموظفة، وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها قيام المصارف التجارية بمراقبة العمليات المصرفية والتحقق من الإجراءات الرقابية عند فتح الحسابات، وكفاية المتطلبات الرقابية التي تتبعها المصارف التجارية، وقيامها بدور إرشادي على المستويين الداخلي والخارجي، كما بينت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من وزارة الصناعة والتجارة ومديرية مراقبة الشركات، والسوق المالي (هيئة الأوراق المالية البورصة، ومركز الإيداع)، في المساهمة في جهود ظاهرة غسل الأموال في الأردن، أما الحارثي (2010) فقد أجرى دراسة بهدف التعرف إلى أهمية وضع ضوابط لمكافحة جريمة غسل الأموال، ومعرفة مدى التقيد بها في المؤسسات المالية السعودية، ووظف الباحث الاستبانة لجمع البيانات. أظهرت النتائج إقرار أفراد العينة بأهمية وضع ضوابط لمكافحة جريمة غسل الأموال وبدرجة عالية، كما بينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية فيما يتعلق بمدى التقيد بضوابط مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية السعودية بين أفراد الدراسة تُعزى إلى متغيرات: العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة للموظف، في حين وجد فروق تُعزى لمتغيري عدد الدورات التدريبية، وجهة العمل.

القياس الكمي لأراء واتجاهات الموظفين والعاملين في المؤسسة محل الدراسة المتمثلة ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بوكالة خميس مليانة نحو مدى التزامها بالتدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال من خلال توظيف استبانة لجمع البيانات صُممت لهذا الغرض. بينت نتائج الدراسة وجود التزام من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري بخميس مليانة بإجراءات التحقق من العميل، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية وتدريب وتأهيل الموظفين ووضوح الأدلة والتوجيه بإجراءات مكافحة غسل الأموال المطبقة حيث حصلت جميع هذه القضايا على درجة موافق تماماً. كذلك أجرى وراق وعمر (2016) دراسة بهدف التعرف على التحديات التي تواجه المصارف التجارية السودانية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي طبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة تكونت من (193) موظفاً من موظفي (28) موظفاً من المصارف التجارية بولاية الخرطوم، توصلت الدراسة إلى أن المصارف تواجه صعوبة في الحصول على معلومات عن المصدر الحقيقي لأموال وثروة العملاء السياسيين، وكشفت عن ضعف التنسيق ما بين المصارف المحلية والدولية لمواجهة المعاملات غير العادية والمشبوهة، أما عبد العزيز (2016) فقد أجرى دراسة بهدف التعرف على مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في المصارف السودانية التي تمارس نشاطها المصرفي في ولاية الخرطوم، وتمثل مجتمع الدراسة في كافة المصارف السودانية التي تمارس نشاطها المصرفي في ولاية الخرطوم، وتم أخذ عينة من هذه المصارف لإجراء الدراسة الميدانية عليها، وتم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة لتحقيق أهدافها. بينت نتائج الدراسة أنّ المصارف السودانية العاملة في ولاية الخرطوم ملتزمة بتطبيق الإجراءات والسياسات العامة التي تساعد في منع وكشف عمليات غسل الأموال من خلال: اتفاق أفراد العينة على وجود قوانين خاصة لمكافحة غسل الأموال تخضع المصارف السودانية لها، وكذلك وجود التزام خاص بالمصارف معتمد من إدارتها العليا لمكافحة عمليات غسل الأموال. وتبين أنّ هناك تطويراً للمصارف السودانية لسياسات مكتوبة لتوثيق الإجراءات الخاصة بمنع العمليات المشبوهة، ووجود سياسة واضحة لحظر فتح الحسابات،

كما اتجهت دراسة وافي (2013) للتعرف على استراتيجية مكافحة غسل الأموال في فلسطين، وذلك من خلال التعرف على مفهوم ظاهرة غسل الأموال ومراحلها ومصادرها، وتبيان مخاطرها

وسنوات الخبرة. وفي دراسة لـ (Kanak, 2016) تتناول فيها تطور الشبكة العالمية لوحدة المعلومات المالية ونظام جمع المعلومات لديها، كما تناولت الورقة الأداء العام لوحدة الاستخبارات المالية في بنغلاديش (BFIU) تمشيا مع المعايير الدولية الموضوعة وتقدم توصيات بشأن المجالات التي يتعين تحسينها لضمان عملها بشكل أفضل، بمنح التحليل النظري للصكوك الدولية الحالية التي تنظم سير عمل وحدة المعلومات المالية في جميع أنحاء العالم وكذلك قوانين بنغلاديش التي تتناول عمل وحدة الإستخبارات المالية في بنغلادش. خص الباحث إلى أن خطط عمل وأداء المصارف- سونالي وجانانا وأجراني وروبالى وباسيكال - لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب غير مرضية، إضافة إلى أن القانون على نطاق بنغلاديش يفقر إلى نظام لتصنيف أمان البيانات الحساسة وبروتوكولات معالجة البيانات ذات الصلة.

أما دراسة (Mwithi & Kamau, 2015) فقد سعت إلى استكشاف الإستراتيجيات التي اعتمدها المصارف التجارية لمكافحة الإحتيال في القطاع المصرفي التجاري في كينيا على وجه التحديد، واستكشاف تأثير معرفة قضايا عميلك والجريمة ومكافحة غسل الأموال والتكنولوجيا والضوابط الداخلية لمكافحة الإحتيال، وخلصت إلى أن الإطار القانوني الذي وضعته المنظمات والمصارف المركزية مثل التحقق من معلومات العميل الشخصية يساعد في مكافحة الإحتيال إلى حد كبير، وتبين أن لدى معظم المنظمات الوصول إلى المعلومات الشخصية والخاصة التي يستخدمونها في مكافحة الإحتيال إلى حد كبير فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، كما تبين أن المصارف التجارية هي المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن مراقبة الحسابات، وقامت (Viritha Etc, 2015) بدراسة هدفت إلى تقييم مستوى الإمتثال للمبادئ التوجيهية التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (AML) في المصارف التجارية المجدولة في الهند، وفهم الاختناقات في تنفيذ مكافحة غسل الأموال، وذلك باتباع المنهج الوصفي حيث قامت الباحثة بتوزيع استبانة على عينة تكونت من (392) موظفًا من موظفي القطاعين العام والخاص، والمصارف الأجنبية في الهند. أشارت النتائج إلى أن المصارف كانت تمتثل إلى حد كبير تراوحت ما بين  $(1.39 \pm 3.67)$  مع تدابير مكافحة غسل الأموال، كما تبين أن الإمتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديث (KYC) قد بلغ بنسبة (79.9%)، تلاها متطلبات الإبلاغ بنسبة بلغت (72.7%)، ومن ثم إجراءات تحديد هوية العملاء بنسبة (57.4%)، في حين أجمع المشاركون على

كما أجرت العاجز (2008) دراسة بهدف التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال ومكافحتها، حيث تم توزيع وجمع (119) استبانة على موظفين من فئة الإدارة العليا في فروع وإدارات المصارف العاملة في القطاع. بينت نتائج الدراسة تطبيق المصارف لإجراءات وقائية لمكافحة غسل الأموال بصورة جيدة، كما تبين أن هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قبل المصارف لبرامج تدريب وتثقيف الموظفين ضد غسل الأموال، كما تبين عدم وجود فروق بين أفراد العينة فيما يتعلق بدور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، والخبرة العملية، ووجود فروق تعزى لمتغيري العمر والتخصص، وأوصت الباحثة بضرورة قيام المصارف بتعزيز إجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية،

في حين أجرى الرفاتي (2007) دراسة هدفت التعرف إلى عمليات (إجراءات) مكافحة غسل الأموال وأثر الإلتزام بها على فعالية النشاط المصرفي الفلسطيني، مُتبعة المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات بواسطة الاستبانة التي وزعت على عينة من موظفي المصارف العاملة في قطاع غزة بلغت (94) موظفًا، بيّنت نتائج الدراسة أن إجراءات مكافحة غسل الأموال تعمل على حماية النشاط المصرفي من الإنهيار أو المساءلة القانونية إلا أن لها في الوقت ذاته تأثير سلبي على أوجه أخرى من النشاط المصرفي؛ كالسرية المصرفية الفلسطينية وزيادة التكاليف مما يؤثر سلبياً على حجم الخدمات المصرفية المقدمة، وزيادة تذمر العملاء من هذه الإجراءات مما أثر سلبياً على حجم الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما أنها تمثل عائقاً لجذب رؤوس الأموال إلى الأراضي الفلسطينية.

#### الدراسات الأجنبية

أجرى (Alzeaideen & Masadeh, 2019) دراسة بهدف التعرف إلى دور المصارف التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال: دراسة حالة البنك التجاري الأردني. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين أبعاد الرقابة على عمليات غسل الأموال والإجراءات المصرفية المطبقة للتحقق من العميل وإجراءات الرقابة الداخلية والامتثال للقوانين والأنظمة الدولية وتعليمات البنك المركزي ووضوح الأدلة، وتبين أيضاً عدم وجود فروق دالة فيما يتعلق بدور المصارف التجارية في الرقابة على غسل الأموال وفقاً لمتغيرات الدراسة: العمر، والمؤهل التعليمي، والمسمى الوظيفي،

استجابات الدراسة العديد من المؤسسات المالية الألمانية حول تدابير مكافحة غسل الأموال، وتحليل تكاليف مكافحة غسل الأموال الحالية وتطورها المستقبلي المتوقع وكذلك وسائل المصارف لمواجهة التكاليف المتزايدة عن طريق الإستعانة بمصادر خارجية لتدابير مكافحة غسل الأموال، علاوةً على تحليل استخدام أنظمة البحث القائمة على الكمبيوتر في القطاع المالي التي تفرق بين أنظمة البحث المستندة إلى القواعد وأنظمة التعلم الذاتي.

#### التعليق على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أن غالبها قد بينت الدور الإيجابي للمصارف في مكافحة ظاهرة غسل الأموال، والالتزام بتطبيق التعليمات والاجراءات المتعلقة بهذا الخصوص، ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة كل من: مساعدة والحسن (2018)، حكيمة وياسمين (2017)، عبد العزيز (2016)، بني خالد (2011)، (Simwayi & Guohua, 2011)، العاجز (2008)، بينما اظهر بعضها جوانب قصور وضعف في الاجراءات التي تتبعها المصارف والمؤسسات المالية في هذا الإطار مثل دراسة كل من: ورق وعمر (2016)، (Kanak, 2016)، Viritha Etc (2015)، وافي (2013)، وقد افاد البحث من الدراسات السابقة في دراسته اختيار منهجها ومتغيراتها وادائها، أما ما يميز هذه الدراسة هو معرفة دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال من وجهة نظر موظفيها من خلال استجلاء وجهة نظر الممارسين والمختصين بهذا الشأن، وبيان وجهة نظرهم المتعلقة بهذا الدور في ظل ما تشهده الساحة الفلسطينية من تغيرات سياسية تؤثر في باقي النواحي لاستيما الاقتصادية منها.

#### منهج الدراسة وإجراءاتها

##### منهج الدراسة

وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تصنيف البيانات التي جمعت من المبحوثين، ومن ثم تحليلها باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، ومناقشتها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

##### مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع موظفي المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية، البالغ عددهم حوالي (1081) موظفًا وذلك بحسب إصدارات سلطة النقد الفلسطينية في العام وذلك خلال العام (2020/2019)، موزعين على عشر مصارف منها

عدة أمور تشكل كقيود على عملية ممارسة مكافحة غسل الأموال أهمها: مثل نقص الموارد، ونقص دعم العملاء، ونقص التدريب، ووردود الفعل السلبية، وتبادل المعلومات.

وتناولت دراسة (Abiola & Kehinde, 2012) التعرف إلى دور القطاع المصرفي في مكافحة غسل الأموال وأثرها على أداء المصارف في نيجيريا من خلال اتباع المنهج الوصفي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تم توزيعها على الموظفين في ثلاثة مصارف في ولاية لاغوس (جنوب غرب نيجيريا) والبالغ عددهم (180) موظف وموظفة. أظهرت النتائج وجود ارتباط وعلاقة إيجابية قوية بين أداء المصارف واعتماد سياسة سليمة لغسل الأموال بمعامل ارتباط بلغت قيمته (0.881)، كما تبين أن سياسة مكافحة غسل الأموال تمثل حوالي (77.5%) من طبيعة أداء البنوك، أما (Simwayi & Guohua, 2011) فقد قاما بدراسة بغرض تقييم دور المصارف التجارية في مجال مكافحة غسل الأموال في جمهورية الصين الشعبية اعتماداً على أساس قانون مكافحة غسل الأموال في الصين، والقواعد واللوائح الصادرة عن بنك الشعب الصيني (PBOC) وذلك على المصارف التجارية في مدينة شيتشانغ الصينية، حيث استخدم الاستبيان والمقابلات الشفوية الموجهة لجمع بيانات الدراسة التي تم توزيعها على جميع (5) من المصارف التجارية في المدينة. بينت نتائج الدراسة أن المصارف الخمسة لم يتم تقييمها من قبل البنك الشعبي الصيني (PBOC)، على الرغم من تدقيقها بشكل مستقل من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين، وتبين أن هذه المصارف لديها سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال المعمول بها، وعين كل منها موظف متخصص لأنشطة مكافحة غسل الأموال وقامت بتدريب موظفيها، أما في دراسة لـ (Simwayi & Wan, 2011) هدفت الى تقييم دور موظفي الإبلاغ عن غسل الأموال (MLROS) في مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية في زامبيا، باستخدام الاستبانة والمقابلات الشفوية الموجهة لجميع المصارف التجارية في زامبيا لجمع البيانات تبين أن المصارف التجارية في زامبيا امتثلت عموماً لتوجيهات بنك زامبيا واتخذت قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال على محمل الجد، وأن بعض الموظفين ليسوا مدربين ومؤهلين بشكل كاف لتلبية متطلبات وظائفهم.

واقترحت دراسة (Kramer, 2009) ضرورة تحسين أنظمة البحث القائمة على الكمبيوتر بشكل كبير من أجل الحد من سوء الاستخدام المستقبلي للمؤسسات المالية من قبل غسل الأموال وذلك بعد

تكونت عينة الدراسة من (285) موظفاً من موظفي المصارف التجارية في محافظات شمال الضفة الغربية، ولتشتت أفراد مجتمع الدراسة، ولعدم تعاون بعض مديري المصارف فقد تم اختيار افراد العينة بالطريقة العرضية (المتيسرة) حيث اعتمد الباحث على علاقاته الشخصية في عملية توزيع وجمع الإستبانات فتم جمع استبانات من جميع المصارف التجارية باستثناء البنك العربي بسبب رفض موظفيه التعاون مع الباحث لأسباب خاصة لم يذكرها، ويوضح الجدول (1) توزيع أفراد العينة التي استطاع الباحث جمعها تبعاً لمتغيرات: المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

أربعة مصارف وطنية هي: بنك فلسطين، والبنك الوطني، وبنك القدس، وبنك الاستثمار الفلسطيني، وستة مصارف وافدة هي: البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الأردن، وبنك الإسكان، والبنك الأهلي الأردني، والبنك العقاري المصري العربي، حيث بلغ عدد الفروع لهذه المصارف في محافظات شمال الضفة الغربية (73) فرعاً موزعة على مدن وبلدات المحافظات (جمعية المصارف العاملة في فلسطين، 2021)، وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسة لم تشمل موظفي المصارف الإسلامية.

### عينة الدراسة

جدول (1): توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيرات المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمسمى الوظيفي

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	88	30.9
	بكالوريوس	130	45.6
	ماجستير	67	23.5
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	69	24.2
	من 5 سنوات الى 10 سنوات	139	48.8
	أكثر من 10 سنوات	77	27.0
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	37	13.0
	موظف	227	79.6
	مدير	21	7.4

(2018)، ووراق وعمر (2016)، وعبد العزيز (2016)، ويني خالد (2011).

### صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة عُرضت بداية على لجنة من المحكمين من ذوي الخبرة والإختصاص، لإبداء آرائهم، وبناء على ما اقترحوه تم حذف عدداً من الفقرات، وإضافة فقراتٍ أخرى، كما عدلت صياغة بعض الفقرات، تم بعد ذلك حساب صدق الإتساق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط بين متوسط كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (2): معامل الارتباط بين متوسط كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	.360**	12	.569**	23	.322**	34	.340**
2	.464**	13	.596**	24	.379**	35	.379**
3	.468**	14	.504**	25	.423**	36	.429**

### أداة الدراسة

بهدف قياس دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال، صممت استبانة تكونت من (42) فقرة، وزعت على أربعة أبعاد وهي: إجراءات التحقق من العميل، وبرامج الرقابة الداخلية على عمليات غسيل الأموال، وتدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسيل الأموال، وإجراءات الكشف والابلاغ عن عمليات غسيل الأموال، وذلك من خلال الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة التي اتصلت بمكافحة عمليات غسيل الأموال ومنها دراسات؛ مساعدة والحسن

.439**	37	.436**	26	.369**	15	.479**	4
.464**	38	.455**	27	.496**	16	.415**	5
.347**	39	.362**	28	.319**	17	.544**	6
.448**	40	.394**	29	.401**	18	.435**	7
.413**	41	.346**	30	.418**	19	.503**	8
.442**	42	.328**	31	.397**	20	.554**	9
		.350**	32	.347**	21	.535**	10
		.359**	33	.412**	22	.568**	11

للتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة فقد تم استخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك على عينة الدراسة الفعلية، حيث حسب معامل الثبات لإجابات أفراد العينة على كل مجال على حدة، وللمجالات مجتمعة وكانت النتائج كالآتي:

يوضح الجدول (2) أنّ معامل الارتباط بين متوسط كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس تراوحت ما بين (0.319 و 0.596). وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

#### ثبات أداة الدراسة

جدول (3): معامل الثبات لأداة الدراسة لكل مجال وللمجالات مجتمعة

الرقم	العدد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
1-	إجراءات التحقق من العمل	11	0.897
2-	برامج الرقابة الداخلية	10	0.807
3-	تدريب وتأهيل الموظفين	8	0.833
4-	إجراءات الكشف والإبلاغ	13	0.863
	محاورة غسيل الاموال ككل (الأداة مجتمعة)	42	0.892

2. المتغيرات التابعة: تمثلت بمتغير وحيد هو دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال من وجهة نظر الموظفين.

#### المعالجات الإحصائية

بعد جمع الإجابات من عينة الدراسة، قام الباحث بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها إحصائياً من خلال برنامج الرزمة الإحصائية (spss)، فحُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأُجري اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، كما أُجري اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، في حين حُسب معامل ثبات أداة الدراسة بوساطة معادلة الثبات "كرونباخ-الفا".

#### نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضح من الجدول (3) أنّ قيم معاملات الثبات على المجالات الفرعية لأداة الدراسة تراوحت ما بين (0.807 و 0.897)، كما بلغت قيمة الثبات للأداة الكلية (0.892)، وجميعها أكبر من (70%) وهي درجات ثبات مقبولة علمياً وذلك حسب ما أورد ترافاكول (Travakol, 2011).

#### متغيرات الدراسة

##### 1. المتغيرات المستقلة (الديمغرافية):

- المؤهل العلمي؛ وله ثلاثة مستويات هي: (دبلوم ، بكالوريوس ، ماجستير).
- سنوات الخبرة؛ وله ثلاثة مستويات هي: (أقل من 5 سنوات ، من 5 سنوات الى 10 سنوات ، أكثر من 10 سنوات).
- المُسمى الوظيفي؛ وله ثلاثة مستويات هي: (رئيس قسم ، موظف ، مدير).

من أبعادها ولأداة ككل، ولتسهيل عرض النتائج وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس استخدم المعيار الآتي:  
(الحد الأقصى للإستجابة - الحد الأدنى) ÷ عدد الدرجات  
 $0.80 = 5 \div 4 = 5 \div (1-5) =$   
وعليه فإنّ درجات التقدير توزع على استجابات أفراد العينة بحسب سلك ليكرت الخماسي كالآتي:

جدول (4): توزيع درجات الإستجابة لأفراد العينة على مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المدى للدرجة	5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1

- النتائج على مستوى السؤال الفرعي الأول، وهو: ما دور المصارف التجارية في إجراءات التحقق من العميل من وجهة نظر الموظفين؟

جدول (5): المتوسط الحسابي ودرجة التقدير لإجابات الموظفين على مجال إجراءات التحقق من العميل وفقراته

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة التقدير
1-	يطبق المصرف مبدأ (اعرف عميلك) عند فتح الحساب.	4.05	1.172	81%	كبيرة
2-	يتم اعتماد إجراءات واضحة لفتح الحسابات لجميع العملاء بجميع أنواعها.	3.91	1.080	78.2%	كبيرة
3-	يتم فتح حساب للعميل بعد استيفاء إجراءات التحقق من هويته بشكل كامل.	3.65	1.052	73%	كبيرة
4-	يحصل المصرف على صورة طبق الأصل من الوثائق للتأكد من هوية العميل.	3.61	1.189	72.2%	كبيرة
5-	يتحقق المصرف من صحة بيانات ومعلومات العميل بطرق مختلفة.	3.09	1.212	61.8%	متوسطة
6-	يستفسر المصرف عن أسباب سحب أو إيداع العميل للمبالغ المالية الكبيرة.	3.14	1.221	62.8%	متوسطة
7-	يتم الاحتفاظ بسجلات العميل لمدة عشر سنوات من تاريخ انتهاء العلاقة معه.	3.26	1.182	65.2%	متوسطة
8-	يتم تحديث بيانات العميل بشكل دوري.	3.09	1.293	61.8%	متوسطة
9-	يقوم الموظفون بزيارة مقر إدارة العميل ومقر نشاطه عند الضرورة.	3.30	0.995	66%	متوسطة
10-	يحصل المصرف على معلومات كافية عن علاقة العميل مع المصارف الأخرى.	3.21	1.180	64.2%	متوسطة
11-	يتم التحقق من استكمال نماذج تسجيل العميل والمعلومات الخاصة به.	3.27	1.142	65.4%	متوسطة
إجراءات التحقق من العميل مجتمعة		3.42	0.813	68.4%	كبيرة

هويته بشكل كامل بمتوسط (3.611)، حيث تعد هذه الإجراءات من الأساسيات التي تحرص عليها المصارف بهدف مكافحة عمليات غسل الأموال أو لأهداف أخرى تتعلق بسلامة المعاملات المالية للعملاء، واستجابة لتوصيات مجموعة السبعة التي تلقي بمسؤولية كبيرة على المؤسسات المالية لا سيّما فيما يتعلق بالتحقق من هوية المتعاملين والمستفيدين الحقيقيين من الحسابات المفتوحة لديهم. واستجابة لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية من خلال التعميم

يتضح من خلال الجدول (5) أنّ المصارف تلتزم بإجراءات التحقق من العميل بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.420)، وكانت أكثر المسائل التي يحرص البنك على تطبيقها في هذا الإطار هي تطبيق مبدأ اعرف عميلك عند فتح الحساب بمتوسط (4.053)، تلاها اعتماد المصارف لإجراءات واضحة لفتح الحسابات لجميع العملاء بجميع أنواعها بمتوسط (3.909)، ومن ثم عدم فتح حساب للعميل الا بعد استيفاء إجراءات التحقق من

التجارية المجدولة في الهند تمتثل إلى حد كبير لتدابير مكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بإجراءات التحقق من العميل، ودراسة العاجز (2008) التي بينت أن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه.

- **النتائج على مستوى السؤال الفرعي الثاني، وهو:** ما دور المصارف التجارية في برامج الرقابة الداخلية من وجهة نظر الموظفين؟

رقم (2018/209) الذي أصدرته بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر (PEPs)، حيث طلب من المصارف تزويد سلطة النقد بسياسات وإجراءات العمل المعتمدة بشأن تعزيز إجراءات التعرف والتحقق من هؤلاء الأشخاص ومصدر ثروتهم وأموالهم وغيرها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حكيمة وياسمين (2017)، التي بينت وجود التزام من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري بخميس مليانة بإجراءات التحقق من العميل بدرجة موافق تماماً، ونتيجة دراسة (Viritha Etc, 2015) التي أشارت إلى أن المصارف

جدول (6): المتوسط الحسابي ودرجة التقدير لإجابات الموظفين على مجال برامج الرقابة الداخلية وفقراته

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة التقدير
1-	للمصرف سياسة رقابية مكتوبة واضحة لمكافحة غسل الأموال.	3.39	1.078	67.8%	متوسطة
2-	يتم مراقبة التزام الموظفين بالتعليمات والتوجيهات المتعلقة بغسيل الأموال	3.41	1.179	68.2%	كبيرة
3-	تتم عملية المراجعة لحركات المبالغ الكبيرة التي تتجاوز المؤشر المعتمد.	3.59	1.089	71.8%	كبيرة
4-	يتم جمع بيانات مالية عن ثروة الموظف عند التحاقه بالعمل وعند تركه.	3.80	0.955	76%	كبيرة
5-	تتم إجراءات المراجعة والمتابعة بسرية تامة للتحقق من العميل.	3.89	0.899	77.8%	كبيرة
6-	يتم تزويد الإدارة العليا بالتقارير حول نتائج تطبيق الرقابة الداخلية	3.90	0.922	78%	كبيرة
7-	يتم مراقبة التحويلات المتتالية من أو إلى حساب العميل أو حساباته الخارجية.	3.97	1.014	79.4%	كبيرة
8-	تتم متابعة ومراقبة الحسابات بصورة دورية.	3.92	0.908	78.4%	كبيرة
9-	يتم تطوير التكنولوجيا وتحديث أنظمة الرقابة الداخلية بشكل دوري.	3.93	1.110	78.6%	كبيرة
10-	يلم الموظفين بالتغيرات على القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بغسيل الأموال.	4.06	0.841	81.2%	كبيرة
<b>برامج الرقابة الداخلية</b>		<b>3.79</b>	<b>0.608</b>	<b>75.8%</b>	<b>كبيرة</b>

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حكيمة وياسمين (2017)، التي بينت فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري بخميس مليانة فيما يتعلق بغسيل الأموال، ونتائج دراسة عبد العزيز (2016) التي بينت وجود قوانين خاصة لمكافحة غسل الأموال تخضع المصارف السودانية لها، ونتائج دراسة العاجز (2008) التي بينت أن المصارف العاملة في قطاع غزة تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسل الأموال بصورة جيدة، ودراسة (Simwayi And Wan, 2011) التي بينت أن المصارف التجارية في زامبيا امتثلت عمومًا لتوجيهات بنك زامبيا واتخذت قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال على محمل الجد.

يتضح من خلال الجدول (6) أن المصارف تمتلك برامج رقابة داخلية على عمليات غسل الأموال وتحرص على تطبيق بنودها بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.79)، حيث كانت أكثر المسائل التي يحرص البنك على تطبيقها في هذا الإطار هي المام الموظفين بالتغيرات على القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بغسيل الأموال، تلاها الحرص على مراقبة التحويلات المتتالية من أو إلى حساب العميل أو حساباته الخارجية، ومن ثم الحرص على متابعة ومراقبة الحسابات بصورة دورية، وقد يكون ذلك من خلال إدراك القائمين على المصارف لأهمية برامج الرقابة الداخلية وحسن تنفيذها وتطبيقها على جميع المعاملات وإدراك الموظفين لهذه الجهود التي عادة ما تطبق على الأقسام التي يعملون فيها.

- النتائج على مستوى السؤال الفرعي الثالث، وهو: ما دور المصارف التجارية في تدريب وتأهيل الموظفين من وجهة نظر الموظفين؟

جدول (7): المتوسط الحسابي ودرجة التقدير لإجابات الموظفين على مجال تدريب وتأهيل الموظفين وفقراته

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة التقدير
1-	هناك برامج تدريبية للتعريف بعمليات غسل الأموال وآليات منعها.	4.11	0.934	82.2%	كبيرة
2-	يطلع الموظفين على اللوائح والقوانين الدولية المتعلقة بغسيل الأموال.	4.07	0.766	81.4%	كبيرة
3-	يتم اختيار الموظفين بناءً على الكفاءة المهنية والنزاهة.	4.02	0.890	80.4%	كبيرة
4-	يشارك العاملون بالفعاليات العلمية والمهنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.	3.89	0.745	77.8%	كبيرة
5-	يتم الإستعانة بخبرات متخصصة لتدريب الموظفين.	3.95	0.931	79%	كبيرة
6-	يتم الإستفادة من نتائج التقييم لبرامج التدريب في تطوير الأداء.	3.88	0.971	77.6%	كبيرة
7-	يراقب المصرف الموظفين الذين يتجاوزون اللوائح والنظم الداخلية.	3.81	0.934	76.2%	كبيرة
8-	هناك ميزانية محددة لبرامج التدريب والتتقيف لمكافحة عمليات غسل الأموال.	3.85	1.058	77%	كبيرة
	<b>تدريب وتأهيل الموظفين</b>	<b>3.95</b>	<b>0.617</b>	<b>79%</b>	<b>كبيرة</b>

بيّنت قيام المصارف التجارية في مدينة شيتشانغ الصينية بتنظيم دورات تدريبية لموظفيها بخصوص ظاهرة غسل الأموال، ودراسة بني خالد (2011) التي أكدت على دور المصارف التجارية في الأردن في الوقاية من جريمة غسل الأموال من خلال قيامها بدور إرشادي على المستوى الداخلي لموظفيها، وعلى المستوى الخارجي حيال ظاهرة غسل الأموال.

في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ( Simwayi And Wan, 2011) التي بيّنت أنّ بعض موظفي المصارف التجارية في زامبيا ليسوا مُدرّبين ومؤهلين بشكل كافٍ لتلبية متطلبات وظائفهم فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال، ونتيجة دراسة العاجز (2008) التي بيّنت أنّ هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة لبرامج تدريب وتثقيف الموظفين ضد غسل الأموال.

- النتائج على مستوى السؤال الفرعي الرابع، وهو: ما دور المصارف التجارية في إجراءات الكشف والإبلاغ من وجهة نظر الموظفين؟

يتضح من خلال الجدول (7) أنّ المصارف تقوم بتدريب وتأهيل الموظفين لإكسابهم مهارات وكفايات تتعلق بعمليات غسل الأموال بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.95)، وذلك من خلال قيامها بعدة أنشطة أهمها توفير برامج تدريبية للتعريف بعمليات غسل الأموال وآليات منعها، وإطلاع الموظفين على اللوائح والقوانين الدولية المتعلقة بغسيل الأموال، ومن ثم اختيار الموظفين بناءً على الكفاءة المهنية والنزاهة لضمان نجاحهم في تنفيذ إجراءات مكافحة هذه الظاهرة، وقد يكون ذلك من خلال إيمان إدارات المصارف للدور المركزي وإلهام الموظفين في نجاح جهود مكافحة غسل الأموال وضرورة إتقان الموظفين للكفايات التي تتطلبها هذه العملية، إذ لا يمكن للموظف أن يتقن مثل هذه الأدوار من خلال دراسته الجامعية بشكل كبير وإنما يلزمه التأهيل والتدريب أثناء العمل لتحسين معارفه بمهارات عملية إجرائية تمكنه من الإسهام في جهود محاربة هذه الظاهرة كل حسب الموقع الذي يشغله.

وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة حكيمه وياسمين (2017)، التي أفادت بحرص بنك القرض الشعبي الجزائري بخميس مليانة على تدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسيل الأموال، ودراسة (Simwayi & Guohua, 2011) التي

جدول (8): المتوسط الحسابي ودرجة التقدير لإجابات الموظفين على مجال إجراءات الكشف والإبلاغ وفقراته

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة التقدير
1-	يتوافر لدى المصرف أدلة توجيهية بشأن أنشطة غسل الأموال.	3.81	1.112	76.2%	كبيرة
2-	لدى المصرف دائرة أو موظف يختص بمكافحة غسل الأموال.	3.58	1.138	71.6%	كبيرة
3-	يرفع المختص تقارير دورية للإدارة العليا بالحالات المكتشفة أو المشبوهة.	3.65	1.039	73%	كبيرة
4-	يبلغ المصرف سلطة النقد بحالات تستهدف غسل الأموال أو يشتبه فيها.	3.32	1.078	66.4%	متوسطة
5-	هناك برامج وقواعد بيانات عالمية للمتابعة والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة.	3.21	1.027	64.2%	متوسطة
6-	يتم التنسيق مع المصارف المحلية والدولية لمواجهة المعاملات المشبوهة.	3.29	1.134	65.8%	متوسطة
7-	تتم دراسة جميع الحركات غير الاعتيادية التي يقوم بها العملاء قبل تنفيذها.	3.46	1.115	69.2%	كبيرة
8-	يصدر المصرف نشرات توعية وتثقيف بعمليات غسل الأموال وأثارها السلبية.	3.22	0.938	64.4%	متوسطة
9-	هناك سرية فيما يتعلق بحالات الاشتباه والإبلاغ عنها.	3.44	1.113	68.8%	كبيرة
10-	يبدل المصرف عناية خاصة عند تأجير صناديق الأمانات.	3.70	0.978	74%	كبيرة
11-	هناك اهتماما بعمليات سحب أو استلام مبالغ كبيرة من الحسابات غير النشطة.	3.60	1.127	72%	كبيرة
12-	تُرَاقب الحوالات النقدية والشيكات ذات المبالغ الكبيرة، بما فيها السياحية.	3.81	1.112	76.2%	كبيرة
13-	يتأكد المصرف من وجود للبنك المراسل الذي يوفى بالخدمات البنكية خارج البلاد.	3.58	1.138	71.6%	كبيرة
	<b>إجراءات الكشف والإبلاغ</b>	<b>3.54</b>	<b>0.656</b>	<b>70.8%</b>	<b>كبيرة</b>

المعلومات والإبلاغ عن الحالات المشبوهة بالسرعة الممكنة سواء على الصعيد المحلي أو الاقليمي أو الدُولي. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Viritha Etc, 2015) التي أشارت إلى أنّ المصارف التجارية المجدولة في الهند تلتزم إلى حد كبير بمتطلبات الكشف والإبلاغ فيما يتعلق بغسل الأموال بنسبة بلغت (72.7%)، في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Simwayi And Wan, 2011) التي بيّنت أنه يتم دمج أنشطة مكافحة غسل الأموال في معظم المصارف (في إدارات الامتثال والعمليات المصرفية) من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية في زامبيا.

- **النتائج على مستوى دور المصارف في مكافحة عمليات غسل الأموال ككل، وعلى الدرجة الكلية لكل مجال.**

جدول (9): المتوسط الحسابي ودرجة التقدير لإجابات الموظفين على الأداة كاملة، وكل مجال من مجالاتها

يتضح من خلال الجدول (8) أنّ المصارف تحرص على تطبيق إجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.54)، وذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها مراقبة البنك وتتبعه للحوالات النقدية والشيكات ذات المبالغ الكبيرة بما فيها السياحية، وتوافر أدلة توجيهية لدى المصرف بشأن أنشطة غسل الأموال، ومن ثم بذل المصرف عناية خاصة عند تأجير صناديق الأمانات وقد يكون ذلك نابعا من ادراك القائمين على المصارف وموظفيها بأهمية إجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال حيث أنّ وضوح الإجراءات وسلاستها تُعدّ أمرا مهما لمكافحة هذه الظاهرة وأنّ التعاون بين المصارف بعضها بعضا ومع الجهات الأخرى ذات العلاقة مسالة ضرورية وحاسمة في ضمان مكافحة هذه الظاهرة إذ لا بُدّ من التعاون وتبادل

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة التقدير
1-	إجراءات التحقق من العميل	3.42	0.813	68.4%	كبيرة
2-	برامج الرقابة الداخلية	3.79	0.608	75.8%	كبيرة
3-	تدريب وتأهيل الموظفين	3.95	0.617	79%	كبيرة
4-	إجراءات الكشف والإبلاغ	3.54	0.656	70.8%	كبيرة
	<b>مكافحة غسل الأموال ككل (الأداة مجتمعة)</b>	<b>3.65</b>	<b>0.450</b>	<b>73%</b>	<b>كبيرة</b>

الخرطوم ملتزمة بتطبيق الإجراءات والسياسات العامة التي تساعد في منع وكشف عمليات غسل الأموال بدرجة فعالية مرتفعة، ونتيجة دراسة (Viritha Etc, 2015) التي أشارت إلى أن المصارف التجارية المجنولة في الهند تمتثل إلى حد كبير لتدابير مكافحة غسل الأموال، في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Kanak, 2016) التي خلصت إلى أن خطط عمل وأداء عدد من المصارف في بنغلاديش لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب كانت غير مرضية.

#### فرضيات الدراسة:

**الفرض الرئيسي:** لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال إجراءات التحقق من العميل، برامج الرقابة الداخلية، تدريب وتأهيل الموظفين، إجراءات الكشف والإبلاغ) من وجهة نظر الموظفين، تُعزى إلى كلاً من متغير المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

ولفحص هذا الفرض فقد تم فحص جميع الفرضيات الفرعية التالية:  
**الفرضية الأولى:** "لا توجد فروق دالة عند مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير المؤهل العلمي".

جدول (10): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير المؤهل

#### العلمي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
إجراءات التحقق من العميل	بين المجموعات	12.422	2	6.211	9.998	0.000
	داخل المجموعات	175.191	282	.621		

0.000	9.965	3.462	2	6.924	بين المجموعات	برامج الرقابة الداخلية
		.347	282	97.975	داخل المجموعات	
0.089	2.439	.919	2	1.839	بين المجموعات	تدريب وتأهيل الموظفين
		.377	282	106.304	داخل المجموعات	
0.298	1.216	.522	2	1.044	بين المجموعات	إجراءات الكشف والإبلاغ
		.429	282	121.006	داخل المجموعات	
0.002	6.123	1.199	2	2.398	بين المجموعات	الأداة الكلية
		.196	282	55.218	داخل المجموعات	

الأموال حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك على كل من بُعدي تدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسيل الأموال، وإجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسيل الأموال، حيث بلغ مستوى الدلالة لهما على التوالي (0.089 ، 0.298)، وهاتين القيمتين أكبر من (0.05)، أي أنّ دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال لا يختلف لدى العاملين باختلاف مؤهلهم العلمي وذلك على كل من بُعدي تدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسيل الأموال، وإجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسيل الأموال.

وللتعرف على مواطن الفروق بين مستويات متغير المؤهل العلمي على مستوى دور المصارف التجارية ككل (الأداة الكلية)، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (11): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمواطن الفروق ووجهتها لمتغير المؤهل العلمي.

ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	
المتوسط (3.78)	المتوسط (3.56)	المتوسط (3.68)	
-10638-	.12083°	-----	دبلوم، المتوسط (3.68)
-22720-°	-----		بكالوريوس، المتوسط (3.56)
-----			ماجستير، المتوسط (3.78)

الوظيفية التي عادة ما لا تتيح لهم الإطلاع على مثل هذه الإجراءات، كما يتضح أيضاً بأن الفروق بين الموظفين من حملة درجة البكالوريوس وحملة درجة الماجستير وذلك لصالح الموظفين من حملة درجة الماجستير، وقد يكون سبب ذلك ان الموظفين من حملة الماجستير قد درسوا مقررات ومواد تخصصية أكثر وتركز

يتضح من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك على الأداة الكلية وكل من بعدي إجراءات التحقق من العميل، وبرامج الرقابة الداخلية على عمليات غسيل الأموال، وقد بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (0.002 ، 0.000 ، 0.000)، وهذه القيم أصغر من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية لهذه الأبعاد، أي أنّ دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل الأموال يختلف لدى العاملين باختلاف مؤهلهم العلمي وذلك على الأداة الكلية وكل من بُعدي إجراءات التحقق من العميل، وبرامج الرقابة الداخلية على عمليات غسيل الأموال، في حين يتضح عدم وجود فروق في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسيل

يتضح من الجدول (11) أنّ الفروق الدالة بين مستويات متغير المؤهل العلمي على مستوى دور المصارف التجارية ككل (الأداة الكلية)، كانت بين الموظفين من حملة درجة الدبلوم والموظفين من حملة درجة البكالوريوس وذلك لصالح حملة الدبلوم، وقد يكون ذلك نابعا من أنّ حكم الموظفين من حملة درجة الدبلوم عادةً ما يكون عمومياً بحكم قلة اطلاعهم على مثل هذه الإجراءات بسبب مواقعهم

فروق دالة فيما يتعلق بدور المصارف التجارية الأردنية في الرقابة على غسل الأموال وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

**الفرضية الثانية:** "لا توجد فروق دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير سنوات الخبرة"

لفحص هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، وفيما يلي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

البيد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
إجراءات التحقق من العميل	بين المجموعات	5.227	2	2.613	4.041	0.019
	داخل المجموعات	182.386	282	.647		
برامج الرقابة الداخلية	بين المجموعات	.331	2	.165	.446	0.641
	داخل المجموعات	104.569	282	.371		
تدريب وتأهيل الموظفين	بين المجموعات	4.868	2	2.434	6.646	0.002
	داخل المجموعات	103.275	282	.366		
إجراءات الكشف والإبلاغ	بين المجموعات	.276	2	.138	.320	0.726
	داخل المجموعات	121.773	282	.432		
الأداة الكلية	بين المجموعات	1.239	2	.619	3.098	0.047
	داخل المجموعات	56.377	282	.200		

حين يتضح عدم وجود فروق في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير سنوات الخبرة، وذلك على كل من بعدي برامج الرقابة الداخلية على عمليات غسل الأموال، وإجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، حيث بلغ مستوى الدلالة لهما على التوالي (0.641 ، 0.726)، وهاتين القيمتين أكبر من (0.05)، أي أن دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال لا يختلف لدى العاملين بإختلاف سنوات الخبرة لديهم وذلك على كل من بعدي برامج الرقابة الداخلية على عمليات غسل الأموال، وإجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

على مثل هذه الظواهر الأمر الذي دفعهم باتجاه الحكم الإيجابي على إجراءات المصارف في هذا الإطار.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة الحارثي (2010) التي بينت عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الموظفين فيما يتعلق بمدى التقيد بضوابط مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية السعودية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، ودراسة العاجز (2008) التي بينت عدم وجود فروق بين موظفي المصارف العاملة في قطاع غزة فيما يتعلق بدور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، ونتائج دراسة (Alzeaideen & Masadeh, 2019)، التي بينت عدم وجود

يتضح من الجدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير سنوات الخبرة، وذلك على الأداة الكلية وكل من بُعدي إجراءات التحقق من العميل، وتدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسيل الأموال، وقد بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (0.047 ، 0.019 ، 0.002)، وهذه القيم أصغر من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية لهذه الأبعاد، أي أن دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال يختلف لدى العاملين بإختلاف سنوات الخبرة لديهم وذلك على الأداة الكلية وكل من بُعدي إجراءات التحقق من العميل، وتدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسيل الأموال، في

وللتعرف على مواطن الفروق بين مستويات متغير سنوات الخبرة على مستوى دور المصارف التجارية ككل (الأداة الكلية)، وتحديد جدول (13): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمواطن الفروق ووجهتها لمتغير سنوات الخبرة. وجهتها، فقد أجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

أقل من 5 سنوات؛ المتوسط (3.55)	من 5-10 سنوات؛ المتوسط (3.71)	أكثر من 10 سنوات؛ المتوسط (3.63)
أقل من 5 سنوات؛ المتوسط (3.55)	من 5-10 سنوات؛ المتوسط (3.71)	أكثر من 10 سنوات؛ المتوسط (3.63)
-----	-----	-----
أقل من 5 سنوات؛ المتوسط (3.55)	من 5-10 سنوات؛ المتوسط (3.71)	أكثر من 10 سنوات؛ المتوسط (3.63)
-----	-----	-----
أقل من 5 سنوات؛ المتوسط (3.55)	من 5-10 سنوات؛ المتوسط (3.71)	أكثر من 10 سنوات؛ المتوسط (3.63)
-----	-----	-----

يتضح من الجدول (13) أن الفروق الدالة بين مستويات متغير سنوات الخبرة على مستوى دور المصارف التجارية ككل (الأداة الكلية)، كانت بين الموظفين ذوي الخبرة الأقل من 5 سنوات، والموظفين ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات، وذلك لصالح الموظفين ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بمتوسط (3.71)، مقابل متوسط الموظفين ذوي الخبرة الأقل من 5 سنوات البالغ (3.55)، وقد يكون سبب ذلك في أن معلومات وسعة اطلاع الموظف بمختلف القضايا التي يمارسها البنك تزداد بازدياد سنوات خبرته من خلال معاشته لها عملياً وإطلاعها على حالات حقيقية والتي قد تكون إحداها ظاهرة غسل الأموال.

التي بينت عدم وجود فروق دالة فيما يتعلق بدور المصارف التجارية الاردنية في الرقابة على غسل الأموال وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ونتائج دراسة الحارثي (2010) التي بينت عدم وجود فروق دالة إحصائياً فيما يتعلق بمدى التقيد بضوابط مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية السعودية الموظفين تُعزى لمتغير سنوات الخبرة للموظف، ودراسة العاجز (2008) التي بينت عدم وجود فروق بين موظفي المصارف العاملة في قطاع غزة فيما يتعلق بدور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال تُعزى لمتغير الخبرة العملية.

**الفرضية الثالثة:** "لا توجد فروق دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \geq 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير المسمى الوظيفي"

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
إجراءات التحقق من العمل	بين المجموعات	6.620	2	3.310	5.157	0.006
	داخل المجموعات	180.993	282	.642		
برامج الرقابة الداخلية	بين المجموعات	.179	2	.089	.241	0.786
	داخل المجموعات	104.721	282	.371		
تدريب وتأهيل الموظفين	بين المجموعات	1.650	2	.825	2.184	0.114
	داخل المجموعات	106.493	282	.378		
إجراءات الكشف والإبلاغ	بين المجموعات	3.894	2	1.947	4.647	0.010
	داخل المجموعات	118.156	282	.419		

0.010	4.714	.932	2	1.864	بين المجموعات	الأداة الكلية
		.198	282	55.752	داخل المجموعات	

عمليات غسل الأموال حسب متغير المسمى الوظيفي، وذلك على كل من بُعدي برامج الرقابة الداخلية على عمليات غسل الأموال، وتدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسل الأموال، حيث بلغ مستوى الدلالة لهما على التوالي (0.786 ، 0.114)، وهاتين القيمتين أكبر من (0.05)، أي أنّ دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال لا يختلف لدى العاملين باختلاف مساهم الوظيفي وذلك على كل من برامج الرقابة الداخلية على عمليات غسل الأموال، وتدريب وتأهيل الموظفين فيما يتعلق بغسل الأموال. وللتعرف على مواطن الفروق بين مستويات متغير المسمى الوظيفي على مستوى دور المصارف التجارية ككل (الأداة الكلية)، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (15): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمواطن الفروق ووجهتها لمتغير المسمى الوظيفي.

مدير؛ المتوسط (3.84)	موظف؛ المتوسط (3.61)	رئيس قسم؛ المتوسط (3.78)	
-0.06233-	.17548°	-----	رئيس قسم؛ المتوسط (3.78)
-0.23781-°	-----		موظف؛ المتوسط (3.61)
-----			مدير؛ المتوسط (3.84)

مع نتيجة نتائج دراسة (Alzeaideen & Masadeh, 2019)، التي بيّنت عدم وجود فروق دالة فيما يتعلق بدور المصارف التجارية الاردنية في الرقابة على غسل الأموال وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، ونتائج دراسة العاجز (2008) التي بينت عدم وجود فروق بين موظفي الإدارة العليا في المصارف العاملة في قطاع غزة فيما يتعلق بدور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي للموظف.

#### ملخص النتائج والتوصيات

#### ملخص النتائج

1) تبين أنّ دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال من وجهة

يتضح من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير المسمى الوظيفي، وذلك على الأداة الكلية وكل من بُعدي إجراءات التحقق من العميل، وإجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، وقد بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (0.010 ، 0.006 ، 0.010)، وهذه القيم أصغر من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية لهذه الأبعاد، أي أنّ دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال يختلف لدى العاملين باختلاف مساهم الوظيفي وذلك على الأداة الكلية وكل من بُعدي إجراءات التحقق من العميل، وإجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال، في حين يتضح عدم وجود فروق في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة

يتضح من الجدول (15) أنّ الفروق الدالة بين مستويات متغير المسمى الوظيفي على مستوى دور المصارف التجارية ككل (الأداة الكلية)، كانت بين رئيس قسم ومدير في جهة، وموظف في جهة أخرى، وذلك لصالح رئيس قسم ومدير بمتوسط بلغ على التوالي (3.78 ، 3.84)، مقابل متوسط الموظف البالغ (3.61)، وقد تفسر هذه الفروق في ضوء ما لدى رؤساء الاقسام من صلاحيات تمكنهم من المتابعة الادارية بدرجة أكبر من المتاح لدى الموظفين العاديين الذين عادة ما يتبعوا تعليمات رؤساء الاقسام بعد استشارتهم في مثل هذه القضايا، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الحارثي (2010) التي بينت وجود فروق دالة احصائياً فيما يتعلق بمدى التقيد بضوابط مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية السعودية الموظفين تُعزى إلى متغير جهة العمل، في حين اختلفت

- وضرورة إصدار المصارف نشرات توعية وتثقيف بعمليات غسل الأموال وأثارها السلبية.
- 3- تكليف الموظفين ذوي سنوات الخبرة الأكبر لمراقبة الحركات المشبوهة وغير القانونية والإبلاغ عنها وذلك لقدرتهم على ذلك بشكل ادق من نظرائهم حديثي الخبرة بالعمل المصرفي.
- 4- تأهيل وتدريب الموظفين وإحاقهم بدورات تختص بعمليات غسل الأموال وسبل مكافحتها.
- 5- توظيف الأدوات التكنولوجية والوسائل الرقمية المتاحة لتعزيز ودعم إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف الفلسطينية.
- 6- إجراء دراسة للكشف عن درجة إمتثال المصارف الفلسطينية بتوجيهات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص إجراءات مكافحة غسل الاموال.
- 7- إجراء دراسة بهدف التعرف الى دور توظيف المصارف للأدوات التكنولوجية والوسائل الإلكترونية في جهود وإجراءات غسل الاموال.

#### المراجع العربية

- برواري، محمد. (2011). غسل الأموال وعلاقته بالمصارف والبنوك. دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بني خالد، مرعي. (2011). دور البنوك التجارية الأردنية في الوقاية من جريمة غسل الأموال. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 17(5).
- البيتاني، طاهر وسمازة، ميرال. (2013). النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جمعية المصارف العاملة في فلسطين. (2021). الزاوية المصرفية. مجلة المسارفي فلسطين ، (85).
- الحارثي، خالد. (2010). فاعلية ضوابط مكافحة جريمة غسل الأموال في النظام السعودي (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- حسن، أحمد. (2020). دور الرقابة في مواجهة جرائم غسل الأموال في المصارف الأهلية الصومالية من وجهة نظر العاملين في البنك المركزي الصومالي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- حكيمية، زرارقة وياسمين، خليج. (2017). دور البنوك في مكافحة غسل الأموال: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (رسالة

- نظر الموظفين بشكل عام قد حصل على متوسط (3.65)، وبوزن نسبي (73%) وبدرجة تقدير كبيرة.
- (2) تبين أنّ دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال من وجهة نظر الموظفين وفقاً للمجالات الفرعية قد كان في مجال تدريب وتأهيل الموظفين، تلاه مجال برامج الرقابة الداخلية، ومن ثم مجال إجراءات الكشف والإبلاغ، وأخيراً مجال إجراءات التحقق من العميل.
- (3) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك على الأداة الكلية وكل من بعدي إجراءات التحقق من العميل، وبرامج الرقابة الداخلية على عمليات غسل الأموال.
- (4) تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال حسب متغير سنوات الخبرة، وذلك على الأداة الكلية وكل من بُعدي إجراءات التحقق من العميل، وتدريب وتأهيل الموظفين.
- (5) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) في دور المصارف التجارية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في مكافحة عمليات غسل الأموال تبعا لمتغير المسمى الوظيفي، وذلك على الأداة الكلية وكل من بُعدي إجراءات التحقق من العميل، وإجراءات الكشف والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال.

#### التوصيات

- 1- تعزيز المصارف التجارية في محافظات شمال الضفة الغربية لإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال في مجال إجراءات التحقق من العميل؛ من خلال التأكد من صحة بيانات ومعلومات العملاء بطرق مختلفة، وتحديث بياناتهم بشكل دوري.
- 2- تعزيز المصارف التجارية في محافظات شمال الضفة الغربية لإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال في مجال إجراءات الكشف والإبلاغ من خلال توفير برامج وقواعد بيانات عالمية للمتابعة والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة في البنك،

وراق، إسماعيل وعمر، أمنة. (2016). التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في مكافحة ظاهرة غسل الأموال "دراسة لعينة من المصارف التجارية بولاية الخرطوم". مجلة العلوم الإقتصادية، 17(2).

وهيب، انتصار. (2013). عمليات غسل الأموال التأثيرات والمعالجات: الإمارات العربية المتحدة ولبنان حالة دراسية. مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية.

يحيى، عمر. (2014). دور المصارف في غسل الأموال وطرق مواجهتها؛ دراسة قانونية مقارنة. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 7(21).

### المراجع الأجنبية

Idowu, A., & Obasan, K. A. (2012). Anti-money laundering policy and its effects on bank performance in Nigeria. *Business Intelligence Journal*, 6(3), 367-373.

Kamau, J. N., & Mwithi, J. M. (2015). Strategies adopted by commercial banks in Kenya to combat fraud: A survey of selected commercial banks in Kenya. *International Journal of Current Business and Social Sciences*, 1(3).

Kanak, M. Anwarul. (2016). Role of Financial Intelligence Unit in Combating Money-Laundering and Terrorist Financing: An Analysis on the Functioning of Bangladesh Financial Intelligence Unit. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science*, 21(7), 148-158.

Krämer, G.(2009). Combating money laundering by German banks – results of an empirical survey. *Banks and Bank Systems*, 4(3).

Mwithi, J. & Kamau, J. ( 2015). ). Strategies adopted by commercial banks in Kenya to combat fraud: A survey of selected commercial banks in Kenya. *International Journal of Current Business and Social Sciences*, 1(3).

Simwayi, M & Wan, G. (2011). The role of money laundering reporting officers in combating money laundering in Zambia, *Journal of Investment Compliance*, 12(3), 49-55.

Simwayi, Musonda & Guohua, Wang. (2011).The role of commercial banks in combating money laundering. *Journal of Money Laundering Control*, 14 (4), 324-333.

Travakol, M. (2011). Making sense of Cronbach's alpha, *International Journal of Medication*, 2(53), 35-55.

Viritha, B., Mariappan, V., & Venkatachalapathy, V. (2015). Combating money laundering by the banks in India: compliance and

ماجستير غير منشورة). جامعة الجليلي بونعامه بخميس مليانة، الجزائر.

الخریشة، أمجد. (2009). جريمة غسل الأموال ( دراسة مقارنة). دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الربيعي، زهير. (2005). غسل الأموال (آفة العصر أم الجرائم). مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرفاتي، إيهاب. (2007). عمليات مكافحة غسل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

السبكي، هاني. (2015). غسل الأموال :دراسة في ضوء الشريعة الإسلامية وبعض التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سلطة النقد الفلسطينية. (2018). التقرير السنوي، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

الشرقاوي، ماجد. (2012). الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال باستخدام نظم الدفع الإلكتروني. مجلة مصر المعاصرة، 104(508).

العاجز، رنا. ( 2008). دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال؛ دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة (دراسة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عبد العزيز، جعفر. (2016). مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة غسل الأموال (دراسة ميدانية). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 3(1).

عياد، سامي. (2008). تمويل الإرهاب. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

الفقي، عمرو. (2004). مكافحة غسل الأموال في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

القسوس، رمزي. (2002). غسل الأموال جريمة العصر؛ دراسة مقارنة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مساعدة، وليد والحسن، عبد الله. (2018). مدى استجابة البنوك العاملة في الأردن لتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 14(3)، الأردن.

وافي، فاطمة. (2013). استراتيجيات مكافحة غسل الأموال فلسطينيا. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

challenges. *Journal of Investment Compliance*, 16 (4), 78-95.

Alzaideen, K & Masadeh, M. (2019). The Role of Commercial Banks in Controlling Money Laundering Operations: A Case Study of the Commercial Bank of Jordan, *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 10(9).